اذ لا واسطة في تحقيق الذوات بين العدم والوجود
والوجود اما ان يتوالى عليه زمانان اولا واذا امتنع
بعد الحصر نسبة كلا الحالتين الى الفاعل وجب نسبة
الحالة الثالثة ثم التزمت المعتزلة بناء على أصلها
في ان القدرة لا تتعلق بالمقدور الا حالة العدم دون
حالة الوجود جواز عدم القدرة في حالة الوجود
ويكون واقعا بالقدرة مع عدم المقدرة ويجوز ان
يعقب عدم القدرة عجز فيوجد مقدورا في حال
وجوده مع وجود العجز في الزمن الثاني من وجوده
كما ان تاثير القدرة في الزمن الذي قبل الوجود
وانما الزمهم هذا القول من توهم اطلاق القول بان
القدرة توثر في المقدور والموثر في الحقيقة انما
هو الذات القادرة والقدرة مصححة للذات ان
تفعل فانها تمكن وتاتي فهم بابون ذلك في حال
الوجود اذ الباقي والمتمكن انما يكون قبل الحدوث
غير ان الاشكال يبقى عليهم في ان الوقوع يستدعي
الصحة والقدرة شرط الصحة فلو ثبت الوقوع
بالقادر مع فقدان القدرة لزم منه وجود المشروط
بدون الشرط وذلك محال في المعقول واما القول
بان العجز يظهر اثره في الحالة الثانية من وجوده
فيما له على القدرة فمن السخيف الذي لا تخفى
سخافته فان القدرة صفة يتاتى بها لمن قامت به
ان يفعل وليس العجز صفة يتاتى لمن قامت به ان
يتعذر منه الفعل اذ يلزم منه وجود العجز مع تاتي

الفعل

الفعل وذلك محال فاذا لا يتعقل في العقل العجز ما يعقل
في القدرة وقد نقل صاحب الكتاب عن بعض الاصحاب
تقدم العجز عن المحجوز عنه ويلزم منه ان يقع الفعل
محجوزا عنه في حالة وجود صفة التمكن منه وذلك
باطل فليتنبه له ذلك فصل القدرة الحادثة لا تتعلق
الا بمقدور واحد عندنا خلافا للمعتزلة فانهم قالوا
تتعلق بالضدين قدرة واحدة واذا اختلف المقدور
ولم يتضاد اختلف القدرة عليه وان تماثل المقدور
فالقدرة عليه متماثلة وانما قضوا باتحاد القدرة
في المتضادات هذا مذهب اوائلهم وذهب اخرون
من متاخريهم الى ان القدرة الواحدة تتعلق بالمختلفات
التي لا تتضاد وهذا المرمى قياس اصلهم فان القدرة
اذا تعلقت بالمختلفات المتضادات ففي ذلك ثبوت
اختلاف مع تضاد وتناف فالاختلاف اذا اعتبر مناف
لتعلق القدرة ولها صلوحية في التعميم واما اوائلهم
فانهم نظروا الى ما يحسه الانسان من تمكنه من الاقدام
والاحجام وثبوت كونه قادرا على بعض المقدورات
دون بعض فقالوا بتمكنه من الضدين بقدرة واحدة
وانتفى كونه قادرا على المختلفات بقدرة واحدة لجواز
كونه قادرا على بعض المختلفات دون بعض وفي ذلك منافاة
لعموم القدرة اذ القدرة انما تتعلق لنفسها فلا يجوز
ان تكون غير متعلقة بما هي صالحة لان تتعلق به
وانما حملهم على اثبات قدرة متماثلة في المتماثلات
لانهم راوا قويا واقوى منه ولا يتاتى ذلك عندهم الا
بتعدد القدر في المحل على المتماثل ومن اصول القوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)